فراس عزيز ديب

ما قبل قمة الرئيسين الأسد - بوتين ليس كما بعدها

إذا أردنا أن نعرف خلاصةَ ما جرى في قمة الرئيسين بشار الأسد وفلاديمير بوتينَ التي عقدت في موسكو، علينا أن ننتظر الزيارة التي سيقوم بها رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان إلى موسكو قبل نهاية هذا الشهر.

بدا فلاديمير بوتين سعيداً ليسَ باستقبال الرجل الذي دفنَ أحلام الإسلام السياسي وإرهابييه إلى الأبد فحسب، لكن لأنه كانَ ولايزال يحمل لقب الرئيس الوحيد، خصماً أو حليفاً، الذي زار أو استقبل الرئيس بشار الأسد، ربما لأن المواقف تحتاج للرجولة قولاً وفعلاً.

حُكي الكثير قبل هذه القمة عن برود في العلاقة بينَ الحليفين، هناك من تحدث عن «شبهَات» من الدورَ الروسي في منع الاعتداءات الإسرائيلية على سورية، أو «تقاعساً» من الحليف في دعم سورية بأزمتها الاقتصادية وصولاً إلى ما يسميه البعض امتعاضاً روسياً من أهداف الوجود الإيراني في سورية، وَغيرها من الترهات التي تجد لها مكاناً في حاوية الإعلام الالكتروني، تحديداً إن القمة بهذا التوقيت بدَت وكأنها استندت إلى عدة معطيات جديدة:

أولاً: حال اللاتوازن التي يعيشها الأميركي

تبدو التركة التي ورثها الرئيس الأميركي جو بايدن هي أسوأ بكثير مما كان يحكى، القضية هنا لم تعد مجرد انسحاب مهين من أفغانستان ولا ببرود العلاقة مع أفضل حلفاء دول الخليج أي المملكة العربية السعودية، وصولاً إلى لجوء الأميركي ذات نفسه للتحايل على قانون قيصر لأن ديمقراطية العم سام تمنع الرئيس بايدن من تعليق العمل به، القضية وصلت إلى حد الانكفاء الأميركي في التحالفات التقليدية لينخرط بتحالف الناطقين بالإنكليزية، أميركا وأستراليا وبريطانيا، الأمر الذي دفع بالعلاقة الأميركية الفرنسية مثلاً نحو الحضيض وجعلت الإعلام الفرنسي يشن هجوماً لاذعاً على تسبب هذا التحالف الجديد بإلغاء صفقة بيع غواصات نووية فرنسية لأستراليا، لكن على الفرنسيين قبل ذلك أن يسألوا أنفسهم: هل تجاوزوا الخط الأحمر الأميركي في العراق عبر شركة توتال بوساطة إيرانية؟

لحظة الوهن تلك بدت كأنها تعيد الولايات المتحدة إلى فكرةِ تضييق التحالفات أكثر، وقد ينتهي بها الأمر إلى خطاب الرئيس السابق دونالد ترامب عن الانكفاء والتوجه نحو الداخل الأميركي.

ربما ولنكن منصفين علينا ألا نحملَ الرئيس بايدن وزر كل هذه التخبطات، لأنه عملياً لم يكن له يد فيها. حال الترهل تلك لم يتلقفهاَ فقط خصوم العم سام، بل يبدو كأنَ الإدارة الأميركية ذات نفسها قد تلقفتها بطريقة تصنع منها حدثاً أميركياً لا العكس، فهل يكون الملف السوري جزءاً منه انسحاب أميركي يعوم فرضية خروجها بكرامة؟

ثانياً: قبول إسرائيل ضمنياً بعودة الولايات المتحدة لاتفاق نووي مع إيران

كان لافتاً أن يعلن الكيان الصهيوني بلسان رئيس وزرائه عن قبول فكرة توصل المجتمع الدولي لاتفاق نووي بين إيران، هذه الموافقة في ظاهرها هي حكماً رسالة إيجابية لجميع الأطراف، بل تزيل عن الأميركي حملاً ثقيلاً كان يمنع أي تقدم في المفاوضات، وقد تكون هذه الموافقة تكتيكاً إسرائيلياً للخروج من الواجهة كمعرقل رئيسي لهذه المفاوضات، لكن واقع الأمر لا يشي بذلك لأن الإسرائيلي لا يبدو في علاقته مع الأميركي مضطراً لهكذا مناورة.

أما في باطن هذه الموافقة فيبدو الإسرائيلي مقتنعاً أن حصار الملف النووي الإيرانيَ عبر الاتفاقيات هو خير وسيلة لدرء مخاطره، أما برنامج الصواريخ الباليستية فالكيان يعي قبل غيره بأن استخدام هكذا سلاحِ لن يكون إلا في مواجهة شاملة ومفتوحة، وهي تبدو واقعياً أبعد من الثقب الأسود. الموافقة الإسرائيلية على عودة المفاوضات تعني كذلك موافقة الكثير من الدول التي كانت تشاطر الكيان هذا الرفض عن تحالف أو عن تخوف منطقي من الطموحات الإيرانية، ما يعني عملياً أن الطريق باتَ معبداً للجم هذه العرقلة، بل يذهب بالعلاقة الإيرانية الخليجية مثلاً نحو الكثير من التطبيع.

ثالثاً: سورية حاجة لكل الملفات العالقة

هي واسطة العقد، هكذا باختصار يمكن توصيف موقع سورية حالياً من كل الملفات الموضوعة على الطاولة. هذا الكلام يجب أن يقتنع به أولئك الذين مازالوا يعيشون أوهام عام ٢٠١٣ عن أيام النظام المعدودة.

خلال القمة السورية الروسية نقل بعض المسؤولين الروس تخوفات أميركية من العدوان الإسرائيلي المتكرر على سورية، هذه التخوفات حكماً مرتبطةٌ بنتيجتها على المدى الطويل وانعكاسها على الملفات قيد الطي. يُدرك الأميركي قبل غيره بأن العودة إلى ما قبل عام ٢٠١١ حاجة إسرائيلية أكثر ما هي حاجة سورية من مبدأ أن السوريين لم يعد لديهم ما يخسرونه، لكن الإسرائيلي لا يبدو كذلك رغم كل الغارات التي كانت بجلها استعراضية لا أكثر.

الحاجة إلى سورية لحل الملفات تفرض على الجميع عدة التزامات من بينها الحوار مع دمشق بما يحفظ سيادتها ضمن القوانين والأعراف الدولية وبمعنى آخر: سورية لم تضع يوماً شرطاً يعرقلِ آليةَ حوار لأي ملف خلافي ضمن الحدود آنفة الذكر، وما حدثَ مؤخراً منَ موافقة على مرور الغاز والكهرباء عبرَ أراضيها إلى لبنان يثبت هذا التوجه.

على هذا الأساس بدت القمة كأنها تضع النقاط على الحروف في الكثير من الملفات، وليسَ عن عبث تحدث الرئيس بوتين في القمة عن «ثقة الناس بدور الرئيس الأسد في إعادة الإعمار»، هي رسالة غير مباشرة بأن مستقبل سورية رسمه أبناؤها عبر تجديدهم الثقة برئيسهم وهذه الثابتة لن يستطيع أحد العبث بها، أما المستقبل السياسي بما فيها التعديلات الدستورية فهي قابلة للنقاش من دون تحفظات مسبقة طالما هذا الحوار سوري سوري، لكننا نبدو أمام تساؤلين مهمين:

أولاً: ماذا عن مصطلح القوات الأجنبية؟

قبل أيام من القمة أثارت تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن خشيته من تحول سورية إلى نقطة هجوم على دول الجوار، يقصد إسرائيلَ، الكثير من التساؤلات، هل هي عودة للانزعاج الروسي من الوجود الإيراني في سورية؟ لكن كلام الرئيس فلاديمير بوتين في القمة كان واضحاً، هو تحدث عن تلك القوات القادمة من دون قرار لمجلس الأمن أو من دون إذن رسمي من الحكومة السورية، وهذا لا ينطبق على الوجود الإيراني في سورية. لكن بكل الأحوال على البعض ممن يضيعون وقتهم في هكذا تحليلات أن يتذكروا بأن روسيا لم تقل يوماً بأنها قادمة لتحارب إسرائيل، وهي لم تمنع أبداً أي ردٍّ سوري على الاعتداءات الإسرائيلية، بل على العكس كانت تنشر عن تمكن المضادات السورية من اصطياد الصواريخ. النقطة الثانية إن الروس هم أكثر من يعرف حجم الوجود الحقيقي الإيراني على الأراضي السورية والذي يكاد لا يذكر، لذلك بدت هذه الأسطوانة مشروخة ولعل ما تفكر به القيادة السورية أبعد بكثير مما يفكر به من لا يرون أبعدَ من أنوَفهم، لم نسمع قط عن دولة تمتلك بيدهَا ورقة رابحة وهناك من يطالب بحرقها لأنهم فقط يرون بأن الوجود الإيراني هو ما يتسبب بالغارات، ويثقون بالرواية الكاذبة للعدو عن استهداف «قوات إيرانية»!

ثانياً: هل التعاون مع تركيا ممكن؟

قبل أسبوع من القمة سرَّب إعلام النظام التركي خبراً عن لقاء سيجمع رئيس مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوكَ برئيس جهاز المخابرات التركية هاكان فيدان، سورية سارعت لنفي الأمر واتهمت النظام التركي بالكذب.

هذا التسريب التركي يوحي لنا بأن هناك سعياً تركياً لعقد هكذا لقاء لكن شروطه السورية لم تكتمل، وبذات الوقت يعكس الحال الذي وصلَ إليه النظام التركي تحديداً أن مطالبات الانفتاح على دمشق باتت شبه يومية، لأن هناك من يدرك حتى من ضمن قيادات العدالة والتنمية حجم الكارثة التي اقترفها النظام التركي عندما منح الإرهابيين بكل المسميات خزاناً بشرياً على الحدود التركية، على هذا الأساس تبدو فكرة لقاء مملوك - فيدان تالياً للقاء بوتين – أردوغان أمراً وارداً إن تحققت الشروط السورية، هل سيفهم أردوغان بأن زمن المماطلة انتهى وأن رحى الحرب على الإرهاب ستعود للدوران قريباً؟ تحديداً أن ملف الجزيرة السورية سينتهي بانتهاء الوجود الأميركي أما الحوار السياسي مع القوى السياسية هناك فإن القيادة السورية جاهزة للاستماع إلى كل الطروحات طالما أنها تحت سقف الوطن وعلمه.

الجواب ليس لدينا الجواب عند من لا يزال يحلم بالصلاة في الجامع الأموي، عليه فقط أن يتذكر بأن ما قبل قمة الرئيسين الأسد– بوتين، ليس كما بعدها!

مسؤول عراقي ينفي انسحاب «الحشد» من القائم بعد الغارة الأميركية

نفى مسؤول محلي رفيع المستوى في محافظة الأنبار العراقية، أمس، الأنباء التي تحدثت عن انسحاب قوات من الحشد الشعبي من مواقعها في قضاء القائم الحدودي مع سورية على خلفية تعرض مواقعها لغارة أميركية.

وقال المصدر، وفق وكالة «المعلومة»: إن «القوات الأمنية وقوات الحشد الشعبي تقوم بمهام الحماية الأمنية لكل مناطق قضاء القائم وصولاً إلى الشريط الحدودي مع سورية غرب الأنبار، ولم تشهد مناطق القضاء أي حركة تغيير في مواقعها الأمنية على خلفية قيام الطيران الأميركي باستهداف مواقع للحشد الشعبي في منطقة البوكمال السورية القريبة من قضاء القائم قبل أربعة أيام».

وأضاف المصدر: إن «الأنباء التي تحدثت عن انسحاب قوات من الحشد الشعبي من مواقعها في قضاء القائم باتجاه الشريط الحدودي مع سورية على خلفية تعرض مواقع للحشد لغارة أميركية عارية من الصحة».

وأوضح أن «الطيران الأميركي حد بشكل كبير من طلعاته الجوية فوق قضاء القائم باتجاه الشريط الحدودي مع سورية بعد حادثة الاستهداف ولم تشهد المنطقة أي نشاط للقوات الأميركية والطيران الحربي»، مؤكداً أن «الوضع الأمني آمن ومستقر وأن قوات الحشد الشعبي باقية في أماكنها ولم يطرأ أي تغير أو انسحابات من أماكنها المعتادة».

واستهدف اعتداء جوي أميركي في الرابع عشر من الشهر الجاري مقرات قوات عراقية تقوم بتأمين الشريط الحدودي السوري العراقي من التنظيمات الإرهابية.

ونقلت وكالة «سانا» حينها عن مصدر في قوات الحشد الشعبي في محافظة الأنبار: أن «طائرات حربية ومسيّرات وجهت أربعة صواريخ إلى مقرات أفواج الحشد الشعبي التي تقوم بتأمين الشريط الحدودي السوري العراقي»، موضحاً أن الهجوم أسفر عن إلحاق أضرار بثلاث سيارات وأربع كاميرات حرارية عاملة على مراقبة التحركات الإرهابية عبر الحدود إلا أنه لم يشر إلى وقوع خسائر بشرية جراء العدوان.

ودائماً ما تقوم القوات الأميركية التي تزعم محاربة الإرهاب بمنح الإرهابيين الحصانة ومنع القضاء عليهم عبر استهداف القوات التي تتصدى لهم وتكافحهم سواء في سورية أو العراق حيث أكدت عدة مصادر محلية في آب الماضي قيام الجيش الأميركي خلال الأشهر الماضية بنقل العشرات من إرهابيي تنظيم داعش من سجون مدينة الحسكة التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» إلى المناطق التي يحتلها في سورية بعد تسليحهم وتقديم الدعم اللوجيستي لهم لتنفيذ عمليات إرهابية ضد التجمعات السكنية ومواقع الجيش العربي السوري والمرافق العامة.

وكالات

تقرير: ترحيل اللاجئين السوريين في تركيا غير مستبعد

في الوقت الذي يستعد فيه حزب «العدالة والتنمية» التركي الحاكم والأحزاب المعارضة له، للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستشهدها تركيا بعد نحو أقل من عامين، عادت مسألة اللاجئين السوريين في البلاد إلى الواجهة مجدداً، وبات ترحيل هؤلاء اللاجئين غير مستبعد، وخاصة مع ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين الأتراك بعد تفشي فيروس «كورونا»، الذي تزامن مع أزمة اقتصادية خانقة في البلاد تستمر منذ سنوات.

ورغم أن رئيس النظام رجب طيب أردوغان، أعلن سابقا رفض حكومته لإعادة السوريين إلى بلدهم في الوقت الحالي، إلا أن وزير خارجيته مولود تشاويش أوغلو أعلن الأسبوع الماضي، أن بلاده تعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على إعادة السوريين إلى وطنهم بشكل «طوعي»، وفق ما جاء في تقرير نشرته مواقع الكترونية داعمة للمعارضات والتنظيمات الإرهابية في سورية.

وأوضح الرئيس المشارك لمؤسسة «حقوق اللاجئين» التركية الدولية، عبد الله دمير، أن «أنقرة قد تضع ملف إعادة السوريين إلى بلدهم على جدول أعمالها وتتخذ قوانين جديدة في هذا الصدد، بعدما تعمدت

ترحيل اللاجئين السوريين غير مستبعد وخاصة مع ارتفاع نسبة البطالة بين الأتراك بعد تفشي «كورونا» (عن الانترنت)

شركات هواتف محمولة تركية إرسال رسائل SMS إلى السوريين لحثهم على العودة الطوعية إلى بلدهم وتخصيص مراكز حكومية لهذا الغرض».

وأضاف: إن «وجود اللاجئين السوريين في تركيا هو موضع خلاف بين الحزب الحاكم وخصومه».

وأوضح، أن «أحزاب المعارضة التركية تحاول أيضاً الاستفادة من هذه المسألة، حيث تدعو لترحيل اللاجئين مقابل كسبها لأصوات ناخبين يرفضون وجودهم في البلاد».

وحسب دمير الذي يعمل في مؤسسته مع اللاجئين منذ سنوات طويلة، فقد بات خطاب الحزب الحاكم تجاه اللاجئين «يتماهى» مع الذي يتبناه حزب المعارضة الرئيسي في تركيا وهو «الشعب الجمهوري»، في إشارة منه لإعلان تشاوش أوغلو مؤخراً حول العودة «الطوعية» للسوريين إلى بلدهم.

وقال في هذا الصدد أيضاً: إن «الأحزاب المعارضة تحاول الحصول على أصوات الناخبين عبر استخدام ملف اللاجئين لأغراض سياسية».

وذكر، أن الأزمة الاقتصادية التي تشهدها تركيا تلعب دوراً سلبياً على وجود اللاجئين، ولاسيما أن «البلاد تستقبل العدد الأكبر بين كل دول الجوار».

من جهته، قال الخبير الاقتصادي التركي، جان كاكي شيم: إن «عدداً كبيراً من الأتراك يربط قلّة فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة بوجود اللاجئين السوريين»، الذين يتوزعون بشكل أساسي في المدن الواقعة جنوب شرقي البلاد وغربها، إضافة لإسطنبول وأنقرة.

ورغم أن أنقرة تمنح اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيها بطاقة إقامة مؤقتة تسمى بالتركية «كيملك»، إلا أن معظمهم يشكو من القيود التي تفرضها عليهم هذه البطاقة، من جهة حصر إقامتهم في المدينة التي حصلوا فيها على هذه الإقامة، ومنعهم من التجول في البلاد من دون «موافقة سفر» مسبقة، يحصلون عليها من دائرة الهجرة.

ويدعي النظام التركي أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا يقدر بنحو ٣,٦ ملايين لاجئ، حصل عشرات الآلاف منهم على الجنسية التركية على حين أن ٩٠ بالمئة منهم يفضّلون السفر إلى أوروبا عوضاً عن البقاء في تركيا، وفق آخر مسح أجراه حزب «الشعب الجمهوري» قبل أيام.

وكالات

احتفالية بمناسبة الذكرى الرابعة لتحرير أحياء وبلدات ريف دير الزور الشمالي

أقيمت احتفالية جماهيرية، أمس، في ساحة الشهداء ببلدة مظلوم بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لتحرير الأحياء والبلدات الواقعة بمنطقة الجزيرة في ريف دير الزور الشمالي.

وأشار المشاركون في الاحتفالية التي تضمنت إلقاء كلمات وقصائد شعرية حسب وكالة «سانا» إلى أن تحرير هذه المنطقة جاء بفضل دماء شهدائنا الأبرار وبطولة رجال الجيش العربي السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد، مؤكدين أن الأمل يحدوهم لاستكمال تحرير باقي الجزيرة السورية وكامل تراب الوطن من رجس الإرهاب والاحتلال.

وذكر الشيخ هويدي الهنداوي شيخ عشيرة الراشد أن هذا اليوم يشكل ذكرى جميلة لدى كل أبناء المنطقة لأنه اليوم الذي تمكن فيه رجال الجيش العربي السوري من تطهير قراهم وبلداتهم من رجس الإرهاب، مشيداً بالدعم الحكومي الذي ساهم بعودة الخدمات سريعاً إلى المنطقة.

الشيخ جميل الشلال من بلدة خشام من جانبه، لفت إلى تضحيات الشهداء وبطولات رجال الجيش التي ساهمت بعودة الأهالي إلى منازلهم بعد تهجيرهم بسبب الإرهاب، مؤكداً أن جميع أبناء سورية ماضون في إعادة إعمار ما خربه الإرهاب.

بدوره أكد مختار مراط محمد الركاض أن أبناء المنطقة سيكونون الرديف لرجال الجيش في معركة التحرير والبناء وإعادة إعمار ما دمره الإرهاب، على حين أوضح رئيس مجلس بلدة مظلوم يونس الخضر أن الأحياء والبلدات السبع بريف المحافظة الشمالي تشهد منذ تحريرها من الإرهاب حالة من التعافي نتيجة الدعم الحكومي الذي ساهم بعودة الخدمات بمختلف أنواعها وتأهيل ما دمره الإرهاب.

يذكر أن وحدات الجيش تمكنت في ١٨ أيلول ٢٠١٧ من عبور ضفة نهر الفرات ودخول المنطقة وتطهيرها من رجس مسلحي تنظيم داعش الإرهابي.

حضر الاحتفالية محافظ دير الزور فاضل نجار وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي رائد الغضبان وقائد شرطة المحافظة اللواء بلال محمود.

وكالات

ميليشيات «قسد» مشغولة باعتقال الأهالي

الاحتلال التركي ومرتزقته يكثفون عدوانهم على قرى الشمال

على حين واصلت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين أمس، عدوانهم بقذائف المدفعية الثقيلة على القرى والبلدات الآمنة في ريف الحسكة، انشغلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية، بحملات اعتقال المدنيين بتهم زائفة.

وفي التفاصيل، فقد نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية: إن قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها المنتشرين في المناطق التي احتلوها في ريف الحسكة الشمالي استهدفوا فجر أمس، بقذائف المدفعية الثقيلة المنازل السكنية في قرية الدردارة شمال بلدة تل تمر، ما تسبب بأضرار مادية في المنازل السكنية والممتلكات.

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن القصف البري المكثف من قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها تواصل على قرية الدردارة، وأن بعض القذائف طالت مدرسة القرية، ما أدى لأضرار مادية فيها، في حين طالت قذائف أخرى مناطق على مقربة من الطريق الدولي المعروف بـ«M4»، من دون معلومات عن خسائر بشرية.

وعلى الدوام تستهدف قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين بالقذائف والصواريخ القرى والبلدات الآمنة في شمال وشمال سورية، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع ضحايا وإصابات بين الأهالي وأضرار بالممتلكات العامة والخاصة، وقد كثفت من هذا القصف مؤخراً.

في ظل هذه التطورات، ورغم تواصل الأنباء عن نية النظام التركي توسيع أجندته الاستعمارية التوسعية في شمال شرق سورية، أعلن المركز الإعلامي لما تسمى قوات «الأسايش» الذراع الأمنية لميليشيات «قسد» في بيان، وفق وكالة «نورث برس» الكردية، أن مسلحيه وبمساندة من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا ألقت القبض على ٢٧ شخصاً بزعم الانتماء لتنظيم داعش الإرهابي وذلك بعد مداهمتهم لمكان في قريتي عابد وفلاحة بريف الحسكة.

وادعى المركز أن العملية جاءت بعد «جمع الأدلة والثبوتيات التي تؤكد تورطهم بتسهيل تحركات الخلايا المتشددة ومساهمتهم بالتخطيط لعمليات اغتيال»، وأشار إلى أنه ضبط بحوزة الموقوفين أسلحة ومعدات تقنية.

وتنفذ ميليشيات «قسد» بين الحين والآخر عمليات دهم لقرى وبلدات في مناطق سيطرتها تعتقل خلالها الكثير من المدنيين وذلك بحجج واهية منها انتماؤهم إلى تنظيم داعش.

قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها استهدفوا فجر أمس بقذائف المدفعية الثقيلة المنازل السكنية في قرية الدردارة شمال بلدة تل تمر (عن الانترنت)

أما في محافظة الرقة، فقد داهمت ميليشيات «قسد» منازل في منطقة الطبقة غرب المحافظة، وألقت القبض على ٢٠ مدنياً بزعم «العمالة لمخابرات النظام التركي» حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مصدر وصفته بـ«الخاص».

وأشار المصدر إلى أن الاعتقالات جرت بعد مداهمات في حيي المقاسم والإسكندرية في مدينة الطبقة، إضافة إلى قريتي الصفصاف والمنصورة ومنطقة الجرنية غرب الرقة.

وأشار إلى أن سبب الحملة كان لجمع الأسلحة من منازل المدنيين، حيث وضعت الميليشيات مجموعة من الأوراق الرسمية الصادرة عن الهجرة التركية كبطاقة «الكمليك» (الحماية المؤقتة)، وبعض الوثائق الأخرى التي تحوي علم «الانتداب» الفرنسي، لتبرير الاعتقال والقول، بأنهم يعملون مع المخابرات التركية.

وترافق ذلك، مع استنفار أمني وانتشار لمسلحي «قسد» في شوارع مدينة الرقة الرئيسية «شارع تل أبيض، شارع المنصور، شارع ٢٣شباط، شارع المجمع، وشارع الأماسي» على خلفية استهداف مجهولين بالأسلحة الرشاشة سيارة للميليشيات في حي الدرعية، حسبما ذكرت صفحات معارضة على موقع «فيسبوك».

ووفق مصادر إعلامية محلية معارضة، فقد نزح أهالي القرى القريبة من خط التماس الفاصل بين ميليشيات «قسد» وما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي في منطقة شرق الفرات نتيجة الاشتباكات والقصف المتبادل بين الطرفين، حيث شهدت الخطوط الأولى على طول المنطقة اشتباكات وقصفاً عنيفاً متبادلاً خلف أربعة قتلى في صفوف «قسد» المتمركزة في قرية دبس في ريف الرقة الشمالي.

وأظهرت عدة صور تصاعد الدخان من نقاط «قسد» التي تعرضت للقصف بقذائف المدفعية التركية في قرية «الدردارة» في ريف تل تمر غرب الحسكة، في حين تعرضت قرية المجيبرة في الريف ذاته وأطراف مدينة عين عيسى شمال الرقة لقصف براجمات الصواريخ استهدف تحركات مسلحي «قسد» على أطراف المنطقتين.

من جهة ثانية، أقدم «مسؤول» الاحتلال التركي في مدينة تل أبيض شمال الرقة مؤخراً على فصل ٢٠ عاملاً في البلدية على خلفية احتجاجهم على ضعف الرواتب الشهرية، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عنما سمته «مسؤولاً محلياً».

وكالات

قولاً واحداً

تحسين الحلبي

طهران ودمشق وبغداد

هل يفتح خط التعاون السوري اللبناني الإيراني الذي تأكد نجاحه بسلامة وصول سفن الوقود الإيرانية إلى لبنان عن طريق سورية باباً لاستفادة العراق بما يتيح من فرصة لزيادة التعاون العراقي الثنائي مع سورية وإعادة وصل العراق بالبحر المتوسط عبر سورية ضمن إطار تعاون اقتصادي عراقي– إيراني– سوري– لبناني وهو الأكثر جدوى جغرافياً واقتصادياً لمصلحة بغداد من أي إطار بديل؟

الكل يرى أن مبادرة الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله لاستقبال سفن الوقود الإيرانية على الأراضي اللبنانية هو الذي جعل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تُجبر على الموافقة على مرور الكهرباء الأردنية والغاز المصري إلى لبنان عن طريق سورية فأصبحت سورية مفتاحاً لكتلة محور المقاومة عبر سفن إيران ومفتاحاً لكتلة القاهرة عمان عبر موافقتها على السماح بمرور غاز مصر وكهرباء الأردن للبنان وبحقها من الاستفادة من مروره عبرها.

وفي ظل وضع كهذا سيجد العراق الذي ارتبط بإطار مستجد للتعاون مع عمان والقاهرة في هذا العام وبإطار أقدم منه مع طهران ودمشق نفسه قابلاً لتوسيع تعاونه مع هاتين العاصمتين ما دامت سورية أصبحت عنوان مرور مصالح الإطارين إلى لبنان.

وبهذا الشكل وبعد زيارة رئيس الحكومية العراقية إلى طهران لا بد أن يكون الجانبان العراقي والإيراني قد بحثا في تطوير وزيادة التعاون الاقتصادي بينهما وخاصة أن إيران تصدر للعراق ما قيمته ١٣ مليار دولار سنوياً، وهذا الحجم لا يوجد ما يشبهه بين العراق وكل من الأردن ومصر والإطار الذي يجمعها بهما، كما يمكن لبغداد تعزيز علاقاتها السياسية مع سورية على مستوى متزايد لأن كلاً منهما تتصديان ميدانياً للمجموعات الإرهابية التي ما تزال تستهدف أراضيهما وشعبيهما في أكثر من مكان في الداخل وعبر الحدود، فما يجمع بين الجانبين العراقي والسوري في هذه الحرب المشتركة ضد مجموعات داعش، يحتل في سياستهما أولوية مستمرة حتى تطهير آخر شبر من أراضيهما من المجموعات الإرهابية، وأمام هذه الحقيقة لا يمكن لأحد غض النظر عن الدور الأميركي في رعاية الولايات المتحدة للمجموعات الإرهابية عبر حدود الدولتين والمماطلة الأميركية في تنفيذ الانسحاب الأميركي التام والشامل من أراضي الدولتين.

ما يجمع الدولتين من جدول عمل مشترك بعد تحرير الموصل ومعظم أراضي الشمال السوري من مجموعات داعش الإرهابية في السنوات الماضية يضعهما بشكل موضوعي أمام تعزيز علاقات التعاون بل والشراكة بينهما وهما الجارتان اللتان تعرضتا لأفدح الأخطار من حرب هذه المجموعات الإرهابية والداعمين لها وتمكنتا من الانتصار على الإرهاب ولن يكون بمقدور الولايات المتحدة أن تفرض على أي منهما سياسة الإقصاء والتفتيت التي أحبطها كل منهما.

الكل يرى في هذه الأوقات وبعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، أن الولايات المتحدة بدأت تؤسس قاعدة تحالف مع نفس مجموعات طالبان والعمل على ضم دول أخرى في المنطقة للتعاون مع هذا التحالف والاستناد إليه في تحقيق أهداف أميركية إقليمية ودولية وكأن إدارة بايدن اكتشفت مؤخراً أن ما يمكن أن تحققه من أهداف عن طريق التعاون مع طالبان أكثر مما تحققه في حربها ضدها وهذا ما دفع واشنطن إلى تسليم طالبان أسلحة ومعدات وذخائر متطورة بقيمة ٨٠ مليار دولار وجيشاً من ٣٠٠ ألف أفغاني كانوا يتبعون لحكومة كابول السابقة تستطيع توظيفه مع مجموعات طالبان لهذه الغاية ويخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة لن تستخدم هذا التقارب أو التحالف مع طالبان ضد كل من يناهض سياستها في المنطقة أو الجوار الأفغاني وهذا يعني إيران وسورية وكل من لا يقبل بالسياسة الأميركية في جوارهما، ولذلك لن يكون العراق بمنأى عن خطر هذه الخطة الأميركية المقبلة والتي بدأت تتضح معالمها يوماً تلو آخر وبخاصة لأن الخلفية الإسلاموية التي تحملها طالبان تتفق مع السياسة الأميركية وحروبها الطائفية والمذهبية في منطقة الشرق الأوسط، وقد تصبح طالبان رأس الحربة بدعم قطري واضح في مثل هذه الحروب الأميركية التي لا ترغب واشنطن إيقافها رغم الهزائم التي تعرضت لها في المنطقة أمام الدول والقوى المناهضة لهيمنتها.

«إنخل» جاهزة للقبول بها وبادرت إلى جمع الأسلحة

الجيش في «طفس» تنفيذاً لبنود التسوية التي طرحتها الدولة

الوطن

دخلت وحدات من الجيش العربي السوري والجهات المختصة، أمس، إلى مدينة طفس بريف محافظة درعا الغربي، وذلك تنفيذاً لبنود التسوية التي طرحتها الدولة، وسط جهوزية عدد من المدن للموافقة عليها ومبادرة بعضها إلى جمع السلاح لتسليمه للجيش.

وقالت مصادر مسؤولة في مدينة درعا لـ«الوطن»: إن «وحدات من الجيش والجهات المختصة دخلت إلى طفس صباح السبت تنفيذاً لبنود التسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي وإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أرجاء المحافظة وفرض كامل سيادتها فيها».

وذكرت، أنه تم فتح مركز لتسوية الأوضاع وتسليم السلاح في مقر ثانوية البنات في المدينة الذي تم رفع علم الجمهورية العربية السورية فوقه، وذلك بهدف تسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين والفارين من الخدمة العسكرية وتسليم الأسلحة للجيش العربي السوري بما يمهد لإعادة الخدمات وإدخال المؤسسات الخدمية لإصلاح ما دمره الإرهاب.

وأظهرت صور نشرت أمس تجمع حشود في داخل مركز التسوية وخارجه، ممن يرغبون في تسوية أوضاعهم.

وأشارت المصادر إلى أنه تمت حتى ساعات ما بعد الظهر تسوية أوضاع ٢٩٠ شخصاً منهم مسلحون ومطلوبون وفارون من الخدمة العسكرية، وقد سلم بعضهم أسلحة فردية وذخائر وقواذف «آر بي جي» وقذائف صاروخية للجيش، واصفة عملية تنفيذ بنود التسوية في طفس بأنها «جيدة جداً».

وبنود التسوية التي وافقت عليها «اللجان المركزية» ووجهاء طفس الخميس الماضي، هي ذاتها التي يجري تنفيذها في حي «درعا البلد» بمدينة درعا وبلدتي اليادودة والمزيريب في ريف المحافظة الغربي، وتتضمن جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين الراغبين وخروج الرافضين وتسليم متزعمي المسلحين سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق كافة التي ينتشر فيها المسلحون والتفتيش عن السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

وأشارت المصادر إلى استكمال تسويات الأوضاع وتسليم السلاح في المزيريب، حيث بلغ عدد من تمت تسوية أوضاعهم ١٣٥ شخصاً بينهم ٦٢ من الفارين من الجيش العربي السوري، كما جرى تسليم أسلحة ولكن من غير المعروف عددها حتى الآن.

ولفتت إلى أن الأهالي في مدينة إنخل «جاهزون للقبول بالتسوية التي طرحتها الدولة وقد بادروا من تلقاء أنفسهم إلى جمع السلاح لتسليمه للجيش، وهم جاهزون للتسويات»، مشيرة إلى أن إنخل لم يحصل فيها اعتداءات على مواقع وحواجز الجيش العربي السوري.

وأشارت إلى «محاولات أهلية جارية في مدينة جاسم كذلك للمبادرة إلى جمع السلاح لتسليمه للجيش»، وأضافت: «أهالي جاسم على خطا إنخل، هم مستعدون للقبول بالتسوية التي طرحتها الدولة».

وذكرت المصادر أنه بعد استكمال تنفيذ بنود التسوية في طفس والمزيريب «تبقى قرى صغيرة في ريف المحافظة الغربي «أمرها بسيط»، مشيراً إلى أنه «ينتشر فيها مسلحون من تنظيم داعش الإرهابي ومن الممكن أن يكون لهم حل مستقل».

وأشارت المصادر إلى أن تلك القرى تتبع لناحية الشجرة ومنها «نافعة وعابدين وبيتره...».

تسوية أوضاع مسلحين ومطلوبين وفارين من الخدمة العسكرية في طفس بريف درعا (سانا)

سلاح الجو واصل غاراته المكثفة ضد إرهابيي «خفض التصعيد».. ومراقبون: المنطقة إلى مزيد من التصعيد

الجيش و«الحربي» يقضيان على العديد من الدواعش بالبادية

حلب - خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

واصل الطيران الحربي السوري والروسي أمس، غاراته المكثفة على مواقع التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي في منطقة «خفض التصعيد» التي رأى مراقبون أنها ذاهبة نحو مزيد من التصعيد بسبب عدم التزام النظام التركي بتطبيق الاتفاقيات المبرمة مع موسكو.

في الأثناء قضى الجيش العربي السوري وسلاح الجو على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية بعد اشتباكات ضارية خاضها معهم.

وبيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش وخلال تمشيطه البادية الشرقية بمؤازرة القوات الرديفة، اشتبك مع خلايا من تنظيم داعش في بادية السخنة، وقضى على العديد من الإرهابيين، على حين ارتقى عنصران من الجيش شهيدين هما علي الحلاق وكريم رحمة اللذان نقل جثمانهما إلى مشفى اللواء الشهيد قيس أحمد حبيب الوطني بمدينة سلمية.

وأوضح أن الطيران الحربي السوري والروسي شارك في عمليات تمشيط البادية من داعش، بغارات مكثفة على خطوط الإرهابيين الخلفية، واستهداف مخابئهم ومواقعهم بعمق البادية، لافتاً إلى أن الطيران الحربي أغار على مواقع وتحصينات للدواعش في مثلث حماة – حلب – الرقة، وفي باديتي الرصافة والسخنة، محققاً فيها إصابات عالية الدقة، أدت إلى مقتل العديد من الدواعش وتدمير أسلحة وذخائر كانت مخزنة فيها.

أما في قطاعي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد»، فقد بيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي الروسي، شن عدة غارات على مواقع للإرهابيين في محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، في حين استهدفت وحدات الجيش العاملة في المنطقة برمايات مدفعية، نقاط تمركز الإرهابيين في عدة محاور بسهل الغاب وأطراف إبلين والبارة بريف إدلب.

وأوضح أن غارات الطيران الحربي الروسي، وضربات الجيش المدفعية التي وجهها للإرهابيين، كانت رداً على خرقهم لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد».

بموازاة ذلك، أكدت مصادر إعلامية معارضة أن الطائرات الحربية الروسية نفذت ٢٣ غارة على الأقل على مواقع الإرهابيين، منها ١٠ غارات في منطقتي بليون ومشون بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، و٤ غارات في البارة بالريف ذاته، و٤ غارات على الكندة بريف إدلب الغربي، و٥ غارات على كبانة وبرزة والخضر بجبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي.

على خط مواز، رأى مراقبون للوضع في شمال غرب وشمال شرق سورية، لـ«الوطن» أن المناطق المحتلة من النظام التركي ذاهبة باتجاه التصعيد العسكري في مسعى من الأخير لتغيير الخريطة الميدانية شرق الفرات عبر ضم المزيد من المدن والبلدات إلى دائرة نفوذه.

وبين المراقبون أن الوضع الميداني في «خفض التصعيد» مرشح لمزيد من التصعيد على خلفية مماطلة النظام التركي في تنفيذ بنود «اتفاق موسكو» العائد لـ٥ آذار ٢٠٢٠ و«اتفاق سوتشي» الموقع في ١٧ أيلول ٢٠١٨ مع الجانب الروسي، واللذين ينصان على طرد الإرهابيين من المنطقة وفتح الطريق الدولي المعروف بـ«M4»، وفي ظل إصرار نظام الرئيس رجب طيب أردوغان على تجاهل رسائل النار من سلاح الجو الروسي الذي لا يكل عن استهداف مواقع ومعاقل إرهابيي النظام التركي في «خفض التصعيد».

تحدث عن احتمال حصول تطورات على صعيد الوجود الأميركي في سورية.. ووفد من «مسد» في واشنطن بعد موسكو

تقرير: توجه أميركي لإعادة النظر ببعض عقوبات «قانون قيصر» وحثٌ للكرد بالحوار مع دمشق

تحدثت أوساط أميركية عن توجه لإعادة النظر ببعض العقوبات التي يفرضها ما يسمى «قانون قيصر» على سورية والدول التي تتعامل معها، وعن رغبة المسؤول الأميركي عن ملف الشرق الأوسط بريت ماكغورك في كبح تصعيد النظام التركي في شمال سورية، ودفعه باتجاه حث ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية– مسد» على «التوجه أكثر سياسياً وعبر الطاقة» نحو الحكومة السورية وروسيا.

ولم يصدر حتى مساء الجمعة بيان رسمي عن نتائج الاجتماع الذي عقده قبل أيام، ماكغورك مع نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فريشنين والمبعوث الرئاسي ألكسندر لافرنتييف في جنيف، وفق ما جاء في تقرير نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية المملوكة للنظام السعودي.

ونقل التقرير عن الأوساط الأميركية: أن «المحادثات الأميركية– الروسية تناولت «خط الغاز المصري عبر الأردن مروراً بسورية نحو لبنان(...) ودور تركيا في شمال سورية، فضلاً عن عدد من الملفات ذات الصلة».

وذكرت تلك الأوساط، أن «ماكغورك أعطى «الضوء الأخضر» للاجتماع الرباعي لوزراء الطاقة المصري والأردني والسوري واللبناني، في ظل توجه أميركي لإعادة النظر ببعض العقوبات التي يفرضها قانون قيصر»، لافتة إلى أن هذا الأمر أكدت عليه باربرا ليف المرشحة لمنصب مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، الخميس الماضي، خلال جلسة استماع لتثبيت تعيينها أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ.

وقالت ليف: «وفق ما فهمت فإن البنك الدولي يدعم هذه الخطة كذلك، لهذا تدرس وزارة الخارجية حالياً بحذر أطر القوانين الأميركية وسياسة العقوبات».

وأشارت إلى أن «الخطة المذكورة تظهر بوادر جيدة، مؤكدة أن وزارة الخارجية تتشاور حالياً مع وزارة الخزانة للمضي قدماً بها».

ولفت التقرير إلى أن هذا الأمر أكده أيضاً رئيس اللجنة الديمقراطي السيناتور بوب مننديز.

وذكر أنه بالنسبة إلى تركيا، فمن المعروف أن ماكغورك يعارض كثيراً من أنشطتها ويتخذ منها مواقف متشددة، و«إعادة ما يلجأ إلى روسيا من أجل كبح تصرفاتها».

وقالت الأوساط: إن ماكغورك ناقش مع نظيره الروسي تداعيات التصعيد الأخير الذي قامت به شمال سورية، واستعدادها (تركيا) للتمدد شرق الفرات، نحو المناطق التي يسيطر عليها الأكراد، معتبرة أن «جهود ماكغورك مزدوجة».

وأوضحت أنه من ناحية هو يرغب في فرملة الاندفاعة التركية، ومن ناحية ثانية يدفع باتجاه حث الأكراد على التوجه أكثر سياسياً وعبر الطاقة نحو دمشق وروسيا.

وبينما تتهمه أوساط جمهورية بأنه «يرغب في تسليم روسيا كلياً مسؤولية ملف سورية، وبأنه يتشارك مع كولن كال المسؤول الكبير في وزارة الدفاع الأميركية، وجهة النظر هذه وموقفه المتشدد من تركيا»، تشير أيضاً إلى تقديرات عن احتمال حصول تطورات ميدانية على صعيد وجود القوات الأميركية في مناطق شرق سورية، بالتزامن مع التغيير الذي حصل على دور القوات الأميركية في العراق، وإنهائها لمهامها القتالية فيه، وذلك وفق ما ورد في التقرير.

وتوقعت الأوساط، أن تصل ما تسمى رئيسة الهيئة التنفيذية لـ«مسد» الهام احمد اليوم إلى واشنطن، مشيرة إلى أن وفد «مسد» يرغب في سماع مواقف واضحة من الأميركيين في تلك الملفات.

ويوم الجمعة الماضي أجرى المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، محادثات في موسكو مع أحمد، وذكرت الخارجية الروسية في بيان، أن الجانب الروسي أكد «موقفه المبدئي الداعم لتسوية جميع القضايا التي تعوق استعادة سيادة ووحدة أراضي سورية بالكامل، بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ وبأسرع ما يمكن».

وأضاف: «في هذا السياق جرى التأكيد على أهمية مواصلة الحوار بين «مجلس سورية الديمقراطية» ودمشق بهدف التوصل إلى اتفاقات تستجيب للتطلعات المشروعة لجميع المواطنين السوريين، وتراعي خصائص المناطق والتعددية الإثنية والثقافية للمجتمع السوري».

وكالات

صحيفة تركية تحذر: أنقرة ينتظرها في إدلب واقع يشبه الواقع في أفغانستان

عناصر من جيش الاحتلال التركي في إدلب (عن الأنترنت – أرشيف)

حذرت صحيفة «حرييت» التركية، أمس، من أن النظام التركي ينتظره واقع مشابه للواقع في أفغانستان من خلال وجوده في إدلب، وذلك بعد الهجوم الذي استهدف عربة للاحتلال التركي في منطقة «خفض التصعيد»، ولفتت إلى أن تكثيف الضربات من المقاتلات الحربية السورية والروسية على مواقع الإرهابيين في إدلب خلال الأسابيع الأخيرة، يشير إلى أن «الهدوء الذي رافق المنطقة منذ اتفاق آذار ٢٠٢٠، بدأ يتغير».

ونشرت الصحيفة تقريراً أشارت فيه، وفق مصادر إعلامية، داعمة للمعارضات والتنظيمات الإرهابية، إلى أن «تكثيف الضربات الجوية خلال الأسابيع الماضية»، من روسيا والجيش العربي السوري، على ما سمته «أهدافاً في شمال غربي سورية حوّل الانتباه التركي من مراقبة التطورات المتعلقة بأفغانستان إلى شمال غربي سورية».

وحول الجهة التي تقف خلف الهجوم، اعتبر التقرير، أن إعلان «سرية أنصار أبي بكر الصديق» مسؤوليتها عن الهجوم «لا يعني بالضرورة أنها من نفذت العملية، كما أن هوية منفذي الهجوم لم تتضح بعد بالنسبة لأنقرة».

وأضاف: إنه «يمكن قراءة الزيادة المفاجئة في الهجمات الجوية الروسية بإدلب، بأنها تهدف للضغط على أنقرة لأسباب سياسية أخرى، ولاسيما مع الحديث عن قمة ثلاثية في سوتشي نهاية الشهر الحالي، ضمن نطاق مسار أستانا».

وذكر التقرير، أن الجانب الروسي «يحاول تعزيز موقفه التفاوضي والأوراق الرابحة التي في يده في مواجهة تركيا قبل القمة من خلال زيادة الهجمات».

ولفت إلى أن إحدى المعضلات التي يواجهها الاحتلال التركي في إدلب التي «تعشش فيها جماعات إرهابية، هي حدوث موجة هجرة كبيرة باتجاه حدودها».

وزعم التقرير أن وجود قوات الاحتلال التركي في إدلب، يهدف إلى منع أي عمل عسكري محتمل يقوم به الجيش العربي السوري في هذه المنطقة، «مما قد يؤدي إلى موجة جديدة من الهجرة».

والسبت الماضي، أعلنت وزارة الدفاع في النظام التركي مقتل وإصابة ثلاثة جنود أتراك، بهجوم شمال الطريق الدولية المعروفة بـ«M4»، في القسم الواقع ضمن منطقة «خفض التصعيد» بإدلب.

وتبنّت مجموعة تُطلق على نفسها اسم «سرية أنصار أبي بكر الصديق»، عملية الاستهداف، في بيان نشر على مواقع إلكترونية.

وسبق أن تبنّت مجموعة تُطلق على نفسها «كتائب خطاب الشيشاني»، عمليات عدّة استهدفت دوريات مشتركة للقوات التركية والروسيّة على الطريق الدولي حلب– اللاذقية «M4».

وأول من أمس أعلن مسؤولان تركيان أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان سيجري مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثات بشأن ما سماه «العنف في شمال غرب سورية» وإقليم «ناغورني كاراباخ»، إضافة إلى بحث شأن احتمال شراء أنقرة دفعة جديدة من منظومة «إس ٤٠٠» الدفاعية الروسية، وفق ما ذكرت وكالة «رويترز».

وكالات